أثر الاستثمار الأجنبي المباشر ببعض المؤشرات الاقتصادية في العراق للمدة (2004-2015)

The impact of foreign direct investment on some economic indicators ((In Iraq for the period 2004-2015

الباحث:سفيان صالح خلف الجبوري
Sfian.1985@gmail.com
جامعة النيلين / كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية

تاريخ استلام البحث 20/ 1/ 2019 تاريخ قبول النشر 26/ 2/ 2019 تاريخ النشر 25 / 12/ 2019

المستخلص

إن مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر حظي باهتمام كبير خصوصاً في العقدين الأخيرين وذلك لما يوفره من منافع ومزايا اقتصادية كبيرة لجميع الدول مثل حل المشاكل الاقتصادية والعمل على توفير الفوائض المالية وهذا ما تحتاجه الدول النامية وخصوصاً العراق لأن الظروف التي مر بها جداً قاسية وما شهده اقتصاده من تدهور وانكماش وضعف ميزان مدفوعاته بسبب سوء إدارة موارده، إضافة إلى حاجته إلى موارد إضافية، من هذا المنطلق فانه ينبغي أن يعمل العراق على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال العمل على إيجاد المناخ الاستثماري الملائم لأن العراق فيه عوامل جذب جيدة للاستثمار الأجنبي المباشر، وهدف البحث إلى توضيح مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله وبيان أثره على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي من خلال اختبارات إحصائية وقياسية للمدة (2004-2015)، وأظهرت نتائج التحليل أن العلاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وان العلاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

الكلمات المفتاحية: *الاستثمار الاجنبي، الناتج المحلي الاجمالي، الاقتصاد العراقي.*

Abstract

The concept of direct foreign investment have taken a great attention especially in the last two decades as it have many great economic benefits for all countries, like solving the economic problems and providing the financial surplus which was needed in the developing countries especially Iraq economy which went through many hardships causing it to shrink and weaken its payment balance as it stumbles due to bad resource management, in addition to its increasing needs. Based on these facts, Iraq must work on encouraging direct foreign investment by creating a suitable investment environment as it has many good investment attraction factors. This research aims to identify the concept and types of direct foreign investment, and its effects on some of the national economic variables through statistical and empirical tests for the period (2004-2015). The results shows that there is an inverse relation between direct foreign investment and the GDP rate while it is directly related to GDP per capita.

Key words*: foreign investment, gross domestic product, Iraqi economy.*

المقدمة:

يعد موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من المواضيع المهمة في كل دول العالم متقدمة كانت أم نامية ومنها العراق، ولذلك تسعى هذه الدول إلى جذب اكبر حجم من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالإضافة إلى الاستثمارات المحلية لغرض توسيع قاعدة الاقتصاد المحلي وزيادة الإنتاجية ولذلك فقد حظي مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام كبير خصوصاً في العقدين الأخيرين لما يوفره من منافع ومزايا اقتصادية كبيرة لجميع الدول مثل حل

المشاكل الاقتصادية والعمل على توفير الفوائضِ المالية ،كما يعد الاستثمار بشكل عام احد العوامل المؤثرة في تطوير الدول ومؤشراً على انفتاح الاقتصاد واستجابته على التغير والتكيف مع التطورات الخارجية وهذا ما تحتاجه الدول النامية وخصوصاً العراق لأن الظروف التي مر بها جداً قاسية وما شهده اقتصاده من تدهور وانكماش وضعف ميزان مدفوعاته وذلك لسوء إدارة موارده على الرغم من امتلاك العراق لموارد طبيعية كبيرة وموقع استراتيجي مما يؤهله أن يكون له دور تجاري مهم في المنطقة. من هذا المنطلق فانه ينبغي أن يعمل العراق على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال العمل على إيجاد المناخ الاستثماري الملائم.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من خلال ما يوفره الاستثمار الأجنبي المباشر من وفورات مالية في ظل الأزمة المالية التي يعيشها البلد إضافة إلى تعبئة الموارد المحلية وزيادة الطاقة الإنتاجية للبلد وتشغيل اليد العاملة ونقل للتكنولوجيا للاقتصاد العراقي.

مشكلة البحث:

إن العراق باعتباره واحدا من الدول النامية يعاني من جملة من المشكلات التي عليه تجاوزها مثل ضيق قاعدة الاقتصاد المحلي وانخفاض معدلات الادخار وضعف معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لذلك فهو يسعى إلى جذب اكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر، ولذلك ينبغي توفير المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي بشكل خاص والاستثمار المحلي بشكل عام.

هدف البحث:

إن أهداف البحث تمحورت في توضيح مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله وبيان أثره على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي من خلال اختبارات إحصائية وقياسية .

المحور الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله:

أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك تعريفات كثيرة للاستثمار الأجنبي المباشر سواء من قبل المؤسسات ذات العلاقة أو المتخصصة بالاستثمار أو من قبل الباحثين الاقتصاديين المهتمين بشان الاستثمار الأجنبي المباشر، نبدأ بذكر ابرز تعريفات المؤسسات أو المنظمات اقتصادية الدولية:

1/ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه تلك الاستثمارات الطويلة الأجل التي يكون لأصحابها دور مشاركه فعلية في الإدارة واتخاذ القرارات عن طريق المشاركة الدائمة في رأس مال المشروع الاستثماري (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2015، 9)

2/ مؤتمر التجارة والتنمية العالمي (UNCTA) : يعرف بأنه استثمار طويل الأجل يقوم به كيان(مؤسسة أو شركة أو حكومة) مقيم في اقتصاد معين (البلد الأم) في أصول المؤسسات (الشركات) التابعة أو المرتبطة أو الفروع المقيمة في اقتصاد البلد المضيف، ويمكن أن يعكس درجة مهمة من سيطرة المستثمر الأجنبي على إدارة تلك الأصول(UNCTAD,1999,465)

3/ منضمة التعاون الاقتصادي والتنمية (O.E.C.D): وهو استثمار لأغراض بناء علاقات اقتصادية دائمة تسمح بإمكانية ممارسة تأثير فعال إدارياً (ESCWA,2000,14)

4/ تعريف البنك الدولي: هو امتلاك أصل من الأصول لعدد منا على ممارسة تأثيره في إدارة هذا الأصل (شلغوم، 2012، 18)

ثانياً: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تغير مستمر في الدول النامية حسب حاجه هذه الدول ومصلحة الشركات متعددة الجنسيات، وإضافة تباين المرجعية الفكرية للكتاب ويمكن تحديد عدد من الأشكال التي ظهرت بسبب العولمة وانفتاح الأسواق وغياب العوائق والحواجز أمام التجارة الدولية وعلى النحو التالي:

1/ الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بالملكية: ويقسم إلى عدة أقسام.

أ/ الاستثمار المشترك:

وهو استثمار أجنبي يقوم على أساس المشاركة مع رأس المال الوطني؛ وتتحدر نسبة المشاركة في رأس مال المشروع في ضوء القانون الداخلي للدولة المضيفة، وغالباً ما يأخذ المشروع المشترك شكلاً قانونياً معين ؛ كما انه يحقق فائدة كبيرة للطرفين (قبال، 2013، 34)

ومن أهم مبررات إقامة المشاريع الاستثمارية المشتركة: (قويدري، 2016، 287)

- الالتزامات المالية والمخاطر.
- التكنولوجيا؛ وذلك بالتكوين المشترك للمهارات، أو باقتناء مهارات الشريك.
- التعاضد النفسي والاجتماعي لتسهيل الاندماج التجاري ، والسياسي في البلد.
- توزيع الأعباء اليومية على كلا الطرفين.

ب/ الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:

تقوم الشركات العالمية بفتح فروع لها في البلد المضيف وتمارس أعمالها الإنتاجية ويعتبر هذا النوع من الاستثمار من أكثر الأنواع تفضيلاً لدى المستثمرين الأجانب لأن إدارته تكون بشكل كامل من قبل المستثمر الأجنبي أو الشركة دون تدخل الدولة المضيفة بشؤون مشاريعه بدء من دراسة الجدوى الاقتصادية وحتى بدء عملية الإنتاج والتسويق (الشمري، 2015، 118-119) وهناك عده أنواع للاستثمار المملوك بالكامل وهي كالآتي: (عبد الغفار، 2002، 3)

- تأسيس شركة جديدة في البلد المضيف من المستثمر الأجنبي لوحده وتكون مملوكة بالكامل.
- شراء المستثمر الأجنبي لمشروع وطني قائم بالامتلاك الكامل.
- تكوين شركة منتسبة أو تابعة أو مساهمة أو فرع تابعه للشركة عابرة القومية لتقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف.

جـ/ الاستثمار في المناطق الحرة:

تُعرف المناطق الحرة بأنها عبارة جزء من أرض الدولة يقع في الغالب على أحد منافذها البحرية أو البرية أو الجوية أو بالقرب منها، ويتم تحديده بالأسوار وعزله عن باقي أجزاء الدولة، ويخضع في الغالب لقوانين خاصة معينة في ظل السيادة الكاملة للدولة (عبد الوهاب وحسن، 2009، 14) وهي نوع خاص من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتكون على شكل مشاريع مشتركة أو مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أو مشاريع مملوكة للمحليين، وكخطوة أخرى نحو مزيد من تحرير السياسيات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر (احمد، 2014، 161).

ومن أهم الحوافز والتسهيلات في المناطق الحرة هي: (الهجيج، 2013، 14)

1/ لا تفرض رسوم جمركية على المواد الخام المستوردة طالما أن السلع المنتجة سوف تصدر إلى الخارج .

2/ إعفاء دخل الشركات من الضرائب .

3/ تقديم الخدمات لتوفير الطاقة بأسعار منخفضة وتسهيل إجراءات إقامة المشاريع .

4/ حرية تحويل الأرباح للمشاريع الاستثمارية في المناطق الحرة.

5/ حرية المستثمر في بيع أي كمية من المنتجات في أسواق التصدير الخارجية أو الأسواق الداخلية .

6/ انخفاض تكاليف النقل في المناطق الحرة لأنها في الغالب تقع في مناطق عقدة المواصلات المهمة مثل الموانئ القريبة من أسواق الاستهلاك.

د/ مشروعات أو عمليات التجميع:

تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والبلد المضيف يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها بشكل منتج نهائي (السيارات مثلا) (الخطيب، 2009، 217) وقد تأخذ مشروعات التجميع شكل الاستثمار المشترك أو التملك الكامل من قبل الطرف الأجنبي. وقد لا يتضمن عقد اتفاقية المشروع أي مشاركة للمستثمر الأجنبي في إدارة المشروع وبالتالي يكون الاستثمار مشابهاً لأشكال الاستثمار الغير مباشر(محند شلغوم،2012، 2)

هـ/ الاستثمار في مشروعات البني التحتية:

تلعب البنية التحتية دورا أساسياً في تعزيز نوعية حياة المواطنين، كما يعد رفع مستوى البنية التحتية عاملا حيوياً للتحول الاقتصادي والاجتماعي، إذ أن وجود بني تحتية ذات كفاءة متميزة ومردود عال يعتبر من أهم عناصر جذب الاستثمار في المجالات الصناعية والتجارية والخدمية، الأمر الذي له تأثير مباشر على تنافسية الشركات لأنها تعد الركيزة الأساسية لقيام الاستثمار في القطاعات الاقتصادية ، وتشمل البنية التحتية قطاعات أساسية هي: قطاع المياه، وقطاع الطاقة والكهرباء، وقطاع النقل والمواصلات بما في ذلك الموانئ والمطارات، وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والخدمات البريدية، وقطاع حماية البيئة واستدامتها وكذلك الصحة والتعليم، وتتخذ شكل عقود امتياز لمدة (20–50) عاماً (العودة، 2008، 2)

2/ الاستثمار الأجنبي المباشر غير المرتبط بالملكية:

يستطيع المستثمر الأجنبي أن يكون قوياً وصاحب سلطة عالية في إدارة المشروع الأجنبي المباشر من خلال وسائل أخرى غير اكتساب حصة من الأسهم (الملكية) هذه وسائل الاستثمار الأجنبي قد تكون بشكل استثمار مباشر أو غير مباشر مثل حقوق الامتياز وعمليات تسليم مفتاح وعقود الإدارة وسنقوم بشرحها وكالاتي:

أ/ عقود التراخيص(الامتياز): الامتياز هو عقد أو اتفاق بين طرفين (الأجنبي والمحلي) ومن خلاله السماح للمستثمر المحلي في البلد المضيف باستخدام الخبرة والتكنولوجيا مقابل مبلغ من المال ويتم من خلالها استخدام أصول المشروع ويتولى مسؤولية إدارته وتمويل الاستثمارات الثابتة حتى نهاية العقد (شندي، 2009، 38)

ب/ عقود الإدارة: وتكون هذه بين المستثمر الأجنبي والبلد المضيف ويقوم المستثمر الأجنبي بإدارة جزء أو جميع العمليات والأنشطة الخاصة بالمشروع الاستثماري المعين في البلد المضيف مقابل عائد مادي أو المشاركة في الأرباح.

ج/ عقود الإنتاج وتسليم المفتاح: يكون العقد بين المستثمر الأجنبي والبلد المضيف يقوم بموجب هذا العقد المستثمر الأجنبي بإقامة المشروع والإشراف عنه حتى الإنتاج ابتداء من إجراء التكنولوجيا اللازمة له وصيانته ، وتتفاوت صلاحيات الشركة حسب بنود العقد فقد تتوقف عند انطلاق عمليات الاستقلال أو الإنتاج. كما يمكن أن تستمر إلى غاية الوصول إلى نسبة معينة من الإنتاج ويسمى (عقد منتج في اليد) (قويدري، 2006، 287)

المحور الثاني: قياس وتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشرلبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة 2015-(2004)

أخذت الكثير من البحوث والدراسات العلمية في مجال الاقتصاد تستخدم أسلوب التحليل الكمي، من خلال اعتماد منهجية القياس الاقتصادي للحالة قيد الدراسة، وبالقدر الذي يمثل هذا الاتجاه حالة صحيحة، وذلك لأنه يقوم باختبار النظرية الاقتصادية ويدعمها ويساعد على عملية التحليل الاقتصادي بالإضافة إلى الاستعانة في مجال التنبؤ

ورسم السياسات الاقتصادية المستقبلية. أنَّ عدم الإلمام بمنهجية البحث القياسي فيما يتعلق بعملية التوصيف، وتقدير الأنموذج واختيار الأفضل الذي يوضح العلاقة الصحيحة بين المتغيرات الاقتصادية المأخوذة استناداً إلى الاختبارات كافة الواجب اعتمادها يؤدي إلى نتائج لا تعكس الحقيقة، ومن ثَمَّ اعتماد هذه النتائج في التحليل والتنبؤ وبناء استنتاجات خاطئة في ضوء ذلك. للتعرف على واقع المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي للدراسة الحالية وفرضيتها وطبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق فقد تم تخصيص هذا الفصل لوصف متغيرات الدراسة واختبار فرضية الدراسة من خلال دراسة علاقات الارتباط الخطي والانحدار البسيط الخطي واللاخطي بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبين المتغيرات المستقلة المرتبطة أو المؤثرة فيه وقد تم تقسيم الفصل إلى مبحثين وكما يلي:

أولاً: وصف متغيرات الدراسة:

وصف النموذج المستخدم:

اغلب الاقتصاديون يهتمون بعملية القياس الاقتصادي الذي هو عبارة عن تطبيق الطرق الرياضية والإحصائية لتحليل البيانات الاقتصادية بهدف إعطاء محتوى رقمي للنظريات الاقتصادية للتأكد من صحة تلك النظريات واختبار النظرية الاقتصادية ويتم تقدير معادلات انحدار يتم اختبارها وفقاً للاختبارات الاقتصادية والإحصائية والقياسية وبعد نجاحها في هذه الاختبارات يتم التنبؤ بها .

أولاً: النموذج القياسي: سوف يتم تقدير أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في مؤشرات التنمية الاقتصادية بأربع بالصيغ الرياضية الآتية كما في الجدول (1):

جدول (1) صيغة الدوال المستخدمة في النموذج القياسي للدراسة

الدالة	الصيغة الرياضية
نموذج معادلة الانحدار الخطية	$Y = \alpha + \beta X$
نموذج معادلة الانحدار اللوغاريتمي التام	$\ln Y = \alpha + \beta \ln X$
نموذج معادلة الانحدار النصف لوغارتمية للطرف الأيمن	$Y = \alpha + \beta \ln X$
نموذج معادلة الانحدار النصف لوغارتمية للطرف الأيسر	$\ln Y = \alpha + \beta X$

المصدر: من إعداد الباحث

وبعد الانتهاء من تقدير النماذج أعلاه تخضع المعادلات إلى الاختبارات الآتية :

1/ الاختبار الاقتصادي : وهو اختبار مدى تطابق وانسجام قيمة وإشارة المعلمات المقدرة في الدالة لمنطوق النظرية الاقتصادية أو المنطق والعرف الاقتصادي إنْ لم تكن هناك نظرية اقتصادية.

2/ الاختبارات الإحصائية وتشمل (سنبل،2015،17-18)

أ/ اختبار معامل التحديد R^2 : هذا الاختبار يفسر نسبة مساهمة المتغير المستقل في التغيرات الحاصلة في المتغير التابع وتتراوح قيمته ($0 < R^2 < 1$) وكلما زادت قيمة (R^2) يكون التقدير جيداً ويدل على قوة تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع .

ب/ اختبار إحصائية F : ويختص باختبار مدى وجود فروق معنوية بين أكثر من مجموعتين أو عينتين ومن خلال هذا الاختبار فإنَّ معلمات النموذج المقدر تكون مقبولة إذا كانت قيمة (F) المحتسبة أكبر من قيمة F الجدولية نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة .

ج/ اختبار إحصائية t :كشف هذا الاختبار عن معنوية المعلمات التي تم تقديرها للمتغيرات الاقتصادية في النموذج فإذا كانت قيمة t المحتسبة أكبر من قيمة (t) الجدولية دل ذلك على معنوية المعلمة المقدرة نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي وجود تأثير مهم للمتغير المستقل في المتغير التابع .

3/ الاختبارات القياسية : وتشمل التالي (ياسين والدوري،2016،79)

أ/ مشكلة الارتباط الذاتي : ويتم ذلك من خلال اختبار (Durbin-Watson) وتتراوح قيمته بين (0–4) وكلما كانت قيمته قريبة من(2)، دل هذا على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين القيم المتتالية للمتغير العشوائي ونعني بوجود الارتباط الذاتي إلى الحالة التي يكون فيها حد الخطأ في مدة زمنية معينة على علاقة مع حد الخطأ في أية مدة زمنية أخرى (وائل، 2006، 95) .

ومن جدول قيم دوربن واتسن (Durbin Watson) عند (n = 12−K=1)، يلاحظ القيم التالية :

$$(d_u = 1.331 - d_L = 0.971)$$

ب/ مشكلة عدم تجانس التباين: وذلك بحسب اختبار لمعرفة وجود المشكلة من عدمها (park test).

أولاً: وصف المتغيرات :

1. المتغير التابع (1Y) : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي .
2. المتغير التابع (Y2) : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي .
3. أجمالي الصادرات (Y3) وهو بالمليون دولار .
4. المتغير التابع (Y4) : معدل البطالة وهو نسبة مئوية .
5. المتغير المستقل (X) : ألاستثمار الأجنبي المباشر الوارد وهو بالمليون دولار أمريكي .

ثانياً: متغيرات الدراسة: تتكون الدراسة من عينة لسلسلة زمنية للمدة (2004-2015) في العراق وكما في الجدول التالي

جدول (2) متغيرات الدراسة

	العراق				
السنة	X1	Y1	Y2	Y3	Y4
2004	90	54.15	993.70	17810	26.8
2005	300	4.4	1296.10	23697	18
2006	383	10.15	1890.80	29360.9	17.5
2007	972	1.37	2501.00	41267.9	16.9
2008	1856	8.22	3375.80	61273.3	15.3
2009	1598	3.37	2977.30	41928.6	15.2
2010	1396	6.4	3606.30	52482.6	15.2
2011	1617	7.54	4727.10	83225.9	15.2
2012	3400.4	13.93	5386.40	94391.6	15.3
2013	5131.2	6.57	5568.50	89741.9	15.1
2014	4781.8	0.7	6520.40	84629.7	15
2015	3468.53	4.8	4819.50	49315	15.5

المصدر : من إعداد الباحث

* المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير عام 2017 .

* البنك الدولي : http://data.albankaldawli.org/

المحور الثالث: قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2004-2015)

أولاً: الاختبار الإحصائي ارتباط بيرسون: يستخدم الارتباط الخطي البسيط لقياس قوة العلاقة الخطية بين المتغيرات الكمية ويعني تركز إحداثيات أزواج القيم المتناظرة للمتغيرين حول خط الانحدار فكلما كانت قريبة من خط الانحدار زادت قوة العلاقة الارتباط والعكس صحيح وإشارة معامل الارتباط تدل على اتجاه العلاقة بين المتغيرات (عبد ربه ،313،2013).

1/ العراق : أظهرت النتائج التالية :

أ/ الإشارة سالبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يدل على العلاقة العكسية بينهما وبلغت قيمة معامل الارتباط (-0.366)، وهو ارتباط ضعيف وغير معنوي .

ب/ الإشارة موجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يدل على العلاقة الطردية بينهما، وسجل معامل الارتباط (0.925**)، وهو ارتباط قوي ومعنوي .

ج/ الإشارة موجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وإجمالي الصادرات، وهذا يدل على العلاقة الطردية بينهما، وسجل معامل الارتباط (0.814**)، وهو ارتباط قوي ومعنوي .

د/ الإشارة سالبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل البطالة، وهذا يدل على العلاقة العكسية بينهما، وسجل معامل الارتباط (0.544−)، وهو ارتباط مقبول ومعنوي .

جدول (3) نتائج اختبار ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة

ت	المتغيرات	عدد المشاهدات	العراق	
			معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	12	-0.366	0.243
2	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	12	0.925**	0.000
3	إجمالي الصادرات	12	0.814**	0.001
4	معدل البطالة	12	-0.544	0.068

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS)

* (بمستوى معنوية 5%)

** (بمستوى معنوية 1%)

ثانياً: نتائج التحليل القياسي: قدرت أربع نماذج انحدار لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر في مؤشرات التنمية الاقتصادية للعراق وهي كالتالي :

أ/ أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق :

جدول(4) أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة -2015 (2004)

النماذج المقدرة	t Sig		F Sig	R2	D.W	Park Test
	α	β				
النموذج الخطي Y1 = 16.501 - 0.003 X1	0.030	0.234	0.234	0 .134	1.440	ناجح
النموذج اللوغاريتمي التام LnY1 = 5.079 - 0.464 lnX1	0.016	0.083	0.083	0.271	2.316	ناجح
النموذج النصف لوغاريتمي للطرف الأيمن Y1 = 65.695 - 7.764 lnX1	0.008	0.019	0.019	0.440	1.650	ناجح
النموذج نصف لوغاريتمي للطرف الأيسر LnY1 = 2.254 - 0.000239 X1	0.001	0.229	0.229	0.141	2.174	ناجح

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (spss)

من الجدول أعلاه يلاحظ أن جميع المعادلات إشارتها سالبة أي إنَ علاقتها عكسية، ويلاحظ أيضاً أن النماذج غير ذات معنوية ولم تجتاز الاختبارات الإحصائية عدا النموذج اللوغاريتم للطرف الأيمن وأما الاختبارات القياسية فكانت ناجحة، لذلك تم اختيار نموذج اللوغاريتم للطرف الأيمن، باعتباره الأفضل والأكثر تفسيراً للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وبحسب اختبار معامل التحديد (R^2)، فإنَّ التغييرات الحاصلة في الاستثمار الأجنبي المباشر تفسر حوالي (44%) من التغييرات الحاصلة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، و(56%)، على عوامل أخرى غير داخلة في النموذج لكونها خارج نطاق الدراسة، وأظهرت نتائج النموذج بأن قيمة (F) معنوية إذ كانت قيمة (sig) (0.019)، وهي أقل من (0.05) وهذا يعني أنَّ النموذج للطرف الأيمن المستخدم في تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، يتسم بدرجة معنوية عالية ويمكن استخدامه لأغراض التخطيط للمستقبل، أما اختبار (Durbin-Watson)، فإنَّ قيمته كانت (1.650)، وهذا يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي، وقد نجح النموذج في اختبار(park test) أي إنَّ النموذج يخلو من مشكلة عدم تجانس التباين، وأما في مجال التحليل الاقتصادي للنموذج المختار فقد بلغت معلمة الانحدار (7.764 -) ويشير هذا بوضوح إلى أنَّ زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (7.764)، والشكل البياني التالي يوضح العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2015)، ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى الفساد المالي والإداري وعدم الاستقرار السياسي والأمني والحروب على ضد المجاميع الإرهابية التي أوقفت جزء كبير من المشاريع الاستثمارية (درج الدليمي وفرحان الدليمي، 2017، 84)، ولهذا فان العراق سجل أعلى درجات المخاطرة السياسية للمؤشر المركب للمخاطر القطرية

خلال السنوات (2005-2011) حتى صنف ضمن الدول الأعلى مخاطرة مما انعكس بشكل سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر (الربيعي،2015،108)

شكل (1) أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2015)

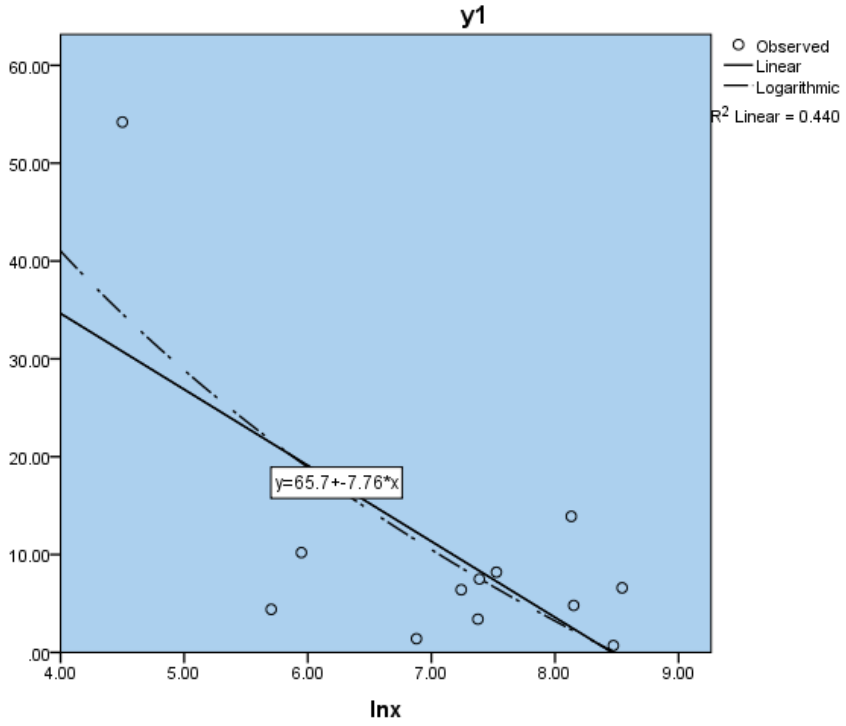

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (spss)

ب/ أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في العراق :

جدول(5) أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في العراق للمدة (2004-2015).

النماذج المقدرة	t Sig		F Sig	R2	D.W	Park Test
	α	β				
النموذج الخطي $Y_2= 1639.386 + 0.960\ X_1$	0.001	0.000	0.000	0.885	1.369	ناجح
النموذج اللوغاريتمي التام $LnY_2= 4.664 + 0.474\ lnX_1$	0.000	0.000	0.000	0.943	1.923	ناجح
النموذج النصف لوغاريتمي للطرف الأيمن $Y_2=-5966.162+1342.347\ lnX_1$	0.001	0.000	0.000	0.853	1.295	ناجح
النموذج نصف لوغاريتمي للطرف الأيسر $LnY_2 = 7.434 + 0.0003\ X_1$	0.000	0.000	0.000	0.739	0.738	ناجح

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS)

يلاحظ أن جميع المعادلات إشارتها موجبة أي إنَ علاقتها طردية وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي، ويلاحظ أن النماذج ذات معنوية وناجحة في الاختبارات الإحصائية والاختبارات القياسية، لذلك تم اختيار نموذج الانحدار اللوغاريتم التام، باعتباره الأكثر تفسيراً للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وبحسب معامل التحديد (R^2)، فإنَّ التغييرات الحاصلة في الاستثمار الأجنبي المباشر تفسر حوالي(94%) من التغييرات الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، و(6%)، على عوامل أخرى غير داخلة في النموذج لكونها خارج نطاق الدراسة .

أظهرت نتائج النموذج بأن قيمة (F) معنوية إذ كانت قيمة (sig) (0.000) أقل من (0.05) وهذا يعني أنَّ النموذج اللوغاريتمي التام المستخدم في تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يتسم بدرجة معنوية عالية ويمكن استخدامه لأغراض التخطيط للمستقبل، أما اختبار (Durbin-Watson)، فإنَّ قيمته كانت (1.923)، وهذا يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي، وقد نجح النموذج في اختبار(park test) أي إنَّ النموذج يخلو من مشكلة عدم تجانس التباين.

وفي مجال التحليل الاقتصادي للنموذج المختار فقد بلغت معلمة الانحدار (0.474) ويشير بوضوح إلى أنَّ زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (0.474) دولار أمريكي، والشكل البياني التالي يوضح العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2015).

شكل (2) أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2015

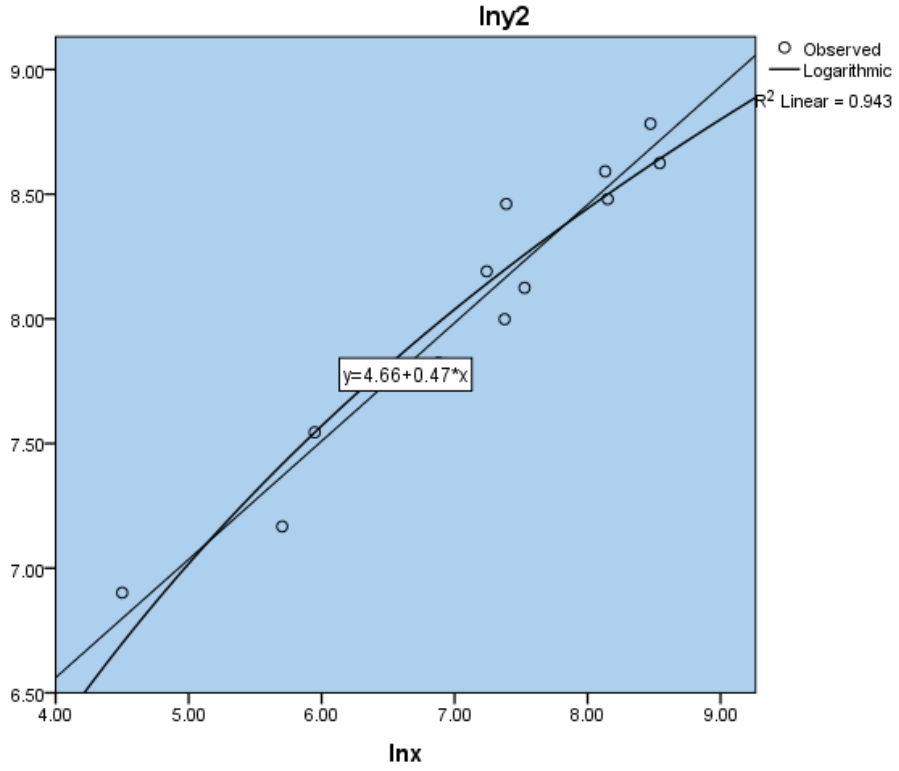

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (spss)

ج/ أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في إجمالي الصادرات في العراق

جدول(6) أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في إجمالي الصادرات في العراق للمدة (2004-2015).

النماذج المقدرة	t Sig		F Sig	R2	D.W	Park Test
	α	β				
النموذج الخطي $Y_3 = 29331.802 + 12.689\ X_1$	0.003	0.001	0.001	0.663	0.952	ناجح
النموذج اللوغاريتمي التام $LnY_3 = 7.868 + 0.410\ lnX_1$	0.000	0.000	0.000	0.845	1.299	ناجح
النموذج النصف لوغاريتمي للطرف الأيمن Y_3=-76028.047+18418.603 lnX_1	0.018	0.001	0.001	0.712	1.156	ناجح
النموذج نصف لوغاريتمي للطرف الأيسر $LnY_3 = 10.272 + 0.0002\ X_1$	0.000	0.002	0.002	0.643	0.754	ناجح

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (spss)

يلاحظ أن جميع المعادلات إشارتها موجبة أي إنَ علاقتها طردية وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي، ويلاحظ أن النماذج ذات معنوية وناجحة في الاختبارات الإحصائية والاختبارات القياسية، لذلك تم اختيار نموذج اللوغاريتم التام، باعتبارها الأفضل والأكثر تفسيراً للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وإجمالي الصادرات وبحسب معامل التحديد (R^2)، فإنَّ التغييرات في الاستثمار الأجنبي المباشر تفسر حوالي(85%) من التغييرات الحاصلة في إجمالي الصادرات، و(15%)، على عوامل أخرى غير داخلة في النموذج لكونها خارج نطاق الدراسة .

أظهرت نتائج النموذج بأن قيمة (F) معنوية إذ كانت قيمة (sig) (0.000) ،وهي أقل من (0.05) وهذا يعني أنَّ النموذج المستخدم في تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وإجمالي الصادرات يتسم بدرجة معنوية عالية ويمكن استخدامه لأغراض التخطيط للمستقبل، أما اختبار (Durbin-Watson)، فإنَّ قيمته كانت (1.299)، وهذا يعني عدم التأكد من وجود مشكلة ارتباط ذاتي، وقد نجح النموذج في اختبار(park test) أي إنَّ النموذج يخلو من مشكلة عدم تجانس التباين.

وفي مجال التحليل الاقتصادي للنموذج المختار فقد بلغت معلمة الانحدار (0.410) ويشير بوضوح إلى أنَّ زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة إجمالي الصادرات (0.410) مليون دولار أمريكي، والشكل البياني التالي يوضح العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وإجمالي الصادرات في العراق للمدة 2015-(2004).

شكل (3) أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في إجمالي الصادرات في العراق للمدة (2004-2015).

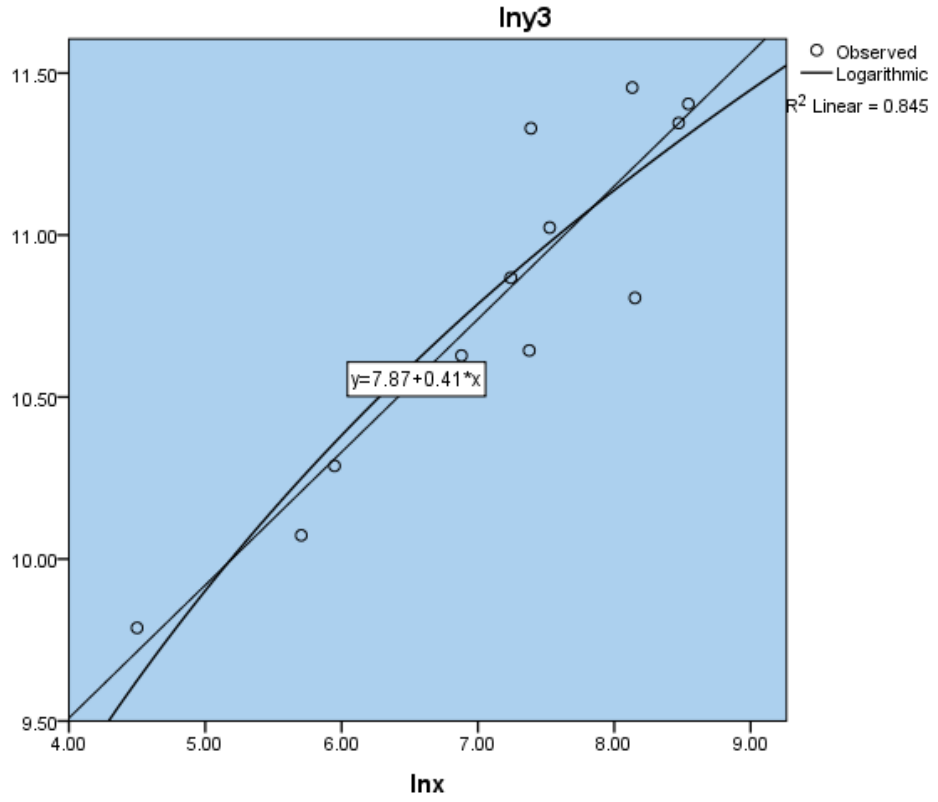

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (spss)

جدول(7) أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في معدل البطالة في العراق للمدة (2004-2015).

النماذج المقدرة	t Sig		F Sig	R2	D.W	Park test
	A	B				
النموذج الخطي $Y_4 = 18.945 – 0.001\ X_1$	0.003	0.001	0.068	0.296	0.955	ناجح
النموذج اللوغاريتمي التام $LnY_4 = 3.647 - 0.118\ lnX_1$	0.000	0.000	0.000	0.767	1.193	ناجح
النموذج النصف لوغاريتمي للطرف الأيمن $Y_4 = 33.216 - 2.301\ lnX_1$	0.018	0.000	0.000	0.719	1.258	ناجح
النموذج نصف لوغاريتمي للطرف الأيسر $LnY_4 = 2.920 - 5.574E\text{-}5\ X_1$	0.000	0.048	0.048	0.337	0.875	ناجح

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (spss)

يلاحظ أن جميع المعادلات إشارتها سالبة أي إنَ علاقتها عكسية وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي، ويلاحظ أن النماذج ذات معنوية وناجحة في الاختبارات الإحصائية عدا نموذج الانحدار الخطي وأما الاختبارات القياسية فإن النموذج الخطي اللوغاريتمي للطرف الأيسر يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، لذا تم اختيار نموذج الانحدار اللوغاريتم التام، باعتبارها الأفضل والأكثر تفسيراً للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل البطالة، بحسب معامل التحديد

(R^2)، إذ إنَّ التغييرات في الاستثمار الأجنبي المباشر تفسر حوالي (77%) من التغييرات الحاصلة في معدل البطالة و(23%)، على عوامل أخرى غير داخلة في النموذج لكونها خارج نطاق الدراسة .

أظهرت نتائج النموذج بأن قيمة (F) معنوية إذ كانت قيمة (sig) (0.000) وهي أقل من (0.05) وهذا يعني أنَّ النموذج المستخدم في تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل البطالة يتسم بدرجة معنوية عالية ويمكن استخدامه لأغراض التخطيط للمستقبل، أما اختبار (Durbin-Watson)، فإنَّ قيمته كانت (1.193)، وهذا يعني عدم التأكد من وجود مشكلة ارتباط ذاتي، وقد نجح النموذج في اختبار(park test) أي إنَّ النموذج يخلو من مشكلة عدم تجانس التباين.

وفي مجال التحليل الاقتصادي للنموذج المختار فقد بلغت معلمة الانحدار (0.101-) ويشير بوضوح إلى أنَّ زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بنسبة (0.101)، والشكل البياني التالي يوضح العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل البطالة في العراق للمدة (2004-2015).

شكل (4) أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في معدل البطالة في العراق للمدة (2004-2015).

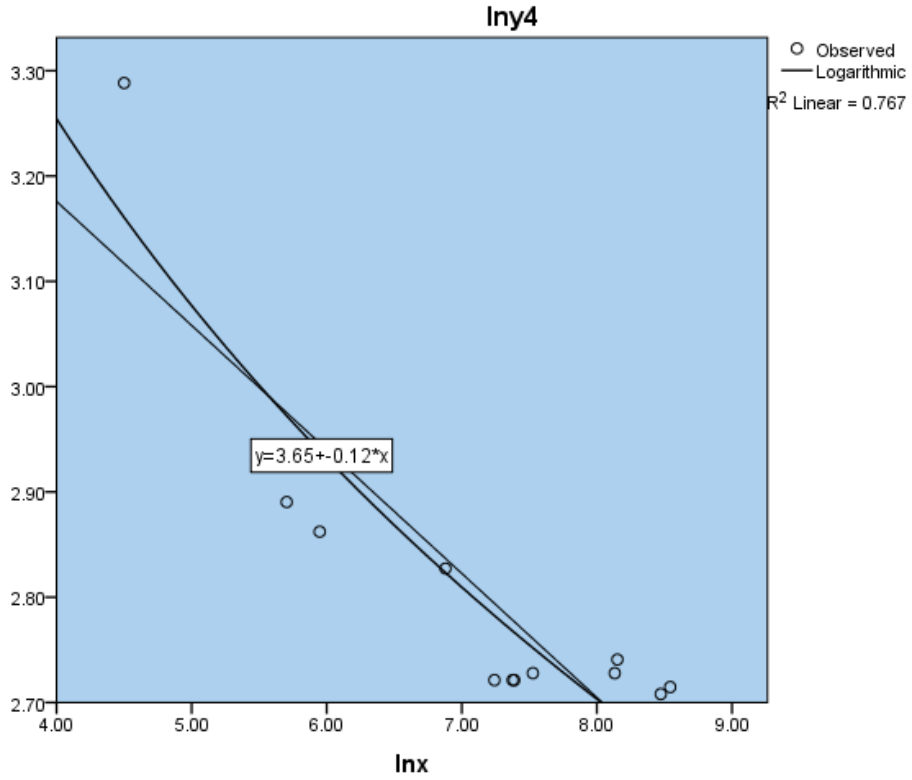

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (spss)

المحور الخامس: الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات:

1- يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً بارزاً في تقدم وتنمية اقتصاد أي بلد مضيف له شرط أن يتم توجيهه بشكل صحيح يخدم متطلبات التنمية الاقتصادية في ذلك البلد.

2- الإشارة سالبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يدل على العلاقة العكسية بينهما وبلغت قيمة معامل الارتباط (0.366-)، وهو ارتباط ضعيف وغير معنوي.

3- الإشارة موجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يدل على العلاقة الطردية بينهما، وسجل معامل الارتباط (0.925**)، وهو ارتباط قوي ومعنوي .

4- الإشارة موجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وإجمالي الصادرات، وهذا يدل على العلاقة الطردية بينهما، وسجل معامل الارتباط (0.814**)، وهو ارتباط قوي ومعنوي .

5- الإشارة سالبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل البطالة، وهذا يدل على العلاقة العكسية بينهما، وسجل معامل الارتباط (0.544-)، وهو ارتباط مقبول ومعنوي .

ثانياً: التوصيات:

1- تحقيق مناخ استثماري ناجح من خلال العمل على تحقيق استقرار في الأوضاع الاقتصادية والسياسية والمالية والقانونية من اجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق

2- العمل على بناء وتطوير البنى التحية في داخل وخارج العراق مثل مشاريع الطرق والجسور والسكك الحديدية والمطارات والكهرباء وذلك من خلال إفساح المجال أمام الاستثمار الأجنبي للاستثمار فيها .

3- ضرورة القضاء على الفساد المالي والإداري وتسهيل الإجراءات الإدارية والقانونية من اجل إنجاح الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء.

4- العمل على توحيد قوانين الاستثمار في قانون واحد لتلافي تعارض القوانين ولإيجاد مسار قانوني واحد وهذا من شأنه إنجاح الاستثمار الأجنبي المباشر ودفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام .

5- إقامة المشاريع التي يحتاجها الاقتصاد العراقي من اجل النهوض بهذا الاقتصاد إلى مصافي الدول المتقدمة .

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب العربية:

1. إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، مبادئ علم الإحصاء، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2013، ص313
2. اشرف السيد حامد قبال، الاستثمار الأجنبي المباشر ودراسة تحليلية لأهم ملامح واتجاهاته في الاقتصاد العالمي ؛ دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013، ص34.
3. خالد راتب الخطيب ، التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات في ضوء معايير التدقيق الدولي ، الطبعة الأولى ، عمان، 2009،ص217.
4. عميروش محند شلغوم ، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية، بيروت ، 2012، ص18.
5. هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين أنموذجاً، بيت الحكمة، بغداد، الطبعة الأولى، 2002، ص 16

ثانياً: البحوث و الدراسات:

1. أديب قاسم شندي ، واقع الاقتصاد العراقي والاستثمار الأجنبي، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد الأول، العام الأول، 2009، ص38.
2. حسين عباس حسين الشمري، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ودوره في نمو بعض القطاعات الاقتصادية مصر حاله دراسية للمدة 1991–2004، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد17، العدد1، 2015، ص118–119.
3. زغدار احمد، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من الأشكال ودعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة، مجلة الباحث، العدد 3، 2004، ص 161 .
4. صلاح العودة، رزق السيد احمد، البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني، غرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله/البيرة، 2008، ص2.
5. على احمد درج الدليمي وسعد عبد الكريم حماد فرحان الدليمي، دور الإنفاق العام في جذب الاستثمارات إلى العراق للمدة (2003-2015) دراسة تحليلية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 9، العدد 17، 2017، ص84 .
6. فلاح خلف حسن علي الربيعي، قياس وتحليل المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في العراق (1998-2013) المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الثالثة عشر، العدد 47، 2015، ص 108 .
7. محمد قويدري ، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي ، تحت عنوان (متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي17–18 ابريل 2006)، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف –الجزائر ؛2006 ، ص287.

ثالثاً: التقارير و النشرات:

1. ESCWA (the role of foreign direct investment in Economic development in Ecwa member countries V.N New York 2000. P 14.
2. UNCTAD. (word investment report: foreign. Direct investment and the challenge of development U.N New York & Geneva. 1999. P 465.

3. إكرام عبد العزيز عبد الوهاب، باسم عبد الهادي حسن، الدور الاقتصادي للمناطق الاستثمارية وآفاقها في العراق، الهيئة الوطنية للاستثمار – رئاسة مجلس الوزراء، 2009، ص 14
4. البنك الدولي : http://data.albankaldawli.org/
5. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، معوقات الاستثمار في الدول العربية، سلسلة دراسات اقتصادية واستثمارية ، رقم(7) بيروت ، السنة الأولى ،2015، ص 9.
6. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2017 .
7. صلاح العودة، رزق السيد احمد، البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني، غرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله/البيرة، 2008، ص2 .

رابعاً: الرسائل والاطاريح:

1. عبد الرحمن فيصل ياسين يحيى الدوري، تحليل وقياس العلاقة بين مؤشر الحرية والنمو الاقتصادي في عينة من دول مختارة للمدة 2013-2014، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، رسالة ماجستير، 2016، ص 79.
2. علاء صابر حليم متري سنبل ، أثر المؤثرات العالمية في اتخاذ قرار الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة تكريت، 2015، ص 17-18.
3. عمر عبد الله محمد الهجيج، آليات تحفيز وتنمية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي إلى البلدان العربية: الجزائر أنموذجاً، رسالة ماجستير، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، 2013، ص 14 .
4. وائل سالم جميل، العلاقة بين الأنفاق العام ومعدلات النمو الإجمالية والقطاعية في العراق 1980-2001، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد رسالة ماجستير، 2006، ص 95.